# محاضرات مناهج البحث العلمي

## سنة أولى حقوق

## الأستاذة حيدوسي إيمان

### 1-المحور الأول: ماهية علم المناهج

### 1-1تعريف علم المناهج:

**المنهج لغة:** مشتق من مصطلح لاتيني وهو « Méthode » والتي تعني: طريق، أسلوب، وفعله: نهج أي سلك.

**أما اصطلاحا:** فهو عبارة عن مجموعة القواعد المتبعة، وهو الطريق السليم والأصح للوصول إلى الهدف، ومثالها: المنهج الإسلامي، ويعني اتباع القواعد أوالطريق الذي وضعته الشريعة الإسلامية في جميع مجالات الحياة.

-وأما في مجال البحث العلمي فيتمثل في: مجموعة الإجراءات أو العمليات الذهنية التي يتبعها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء التي يدرسها.

**-وأما علم المناهج:** أي « Méthodologie » والمعروفة بالمنهجية، فيقصد به العلم الذي يبحث في الطرق والأساليب التي يستعملها الباحث في دراسته للوصول إلى الحقيقة، فهو الذي يختص بدراسة المناهج والطرق التي يستخدمها العلماء والباحثين من أجل الوصول إلى حقيقة علمية.

-فالمنهجية هي أسلوب وطريقة للتفكير والبحث المنظم والصحيح يسمح بالوصول إلى حقيقة علمية.

-وكذلك المنهجية القانونية التي تهدف إلى تعليم الطالب كيف يفتش عن المعلومات، وكيف يعرضها، وكيف يناقشها، وكيف يكتبها، وتدربه على الأسلوب القانوني. ومثالها تعليم الطالب كيف يحل نزاع أو قضية معروضة عليه، أو تعليمه كيف يكتب بحثا أو مقالا، أو تعليمه أيضا أسلوب وطريقة المقارنة بين قانونين وكيفية الاستفادة من تجربة وقانون أجنبي، ...إلخ.

**وخلاصة القول:**

إن علم المناهج هو ذلك العلم الذي يبحث في المناهج، ويضع قواعدها الأساسية والمجردة والقابلة للتعميم، إذا اتبعها الباحث، فهو يتبع الطريق الصحيح للوصول إلى حل أو نتيجة أو حقيقة علمية.

## 2-1 إشكالية تكوين علم امناهج:

اختلف الفلاسفة والعلماء بمناسبة بحثهم لكيفية تكوّن علم المناهج، وكان قد أثار كلود برنار هذه الإشكالية في كتابه "المدخل لدراسة الطب التجريبي"، فظهرت ثلاثة آراء للإجابة على كيفية تكوّن علم المناهج ونوضحها فيما يلي:

**الرأي الأول:** وهو القائل بأن علم المناهج يتكوّن من خلال القواعد التي يضعها الفلاسفة لأنهم الأقدر على الكشف على الروابط العامة والمجردة التي تنطبق على مختلف العلوم.

**الرأي الثاني:** ويتزعمه كلود برنار، ويرى أن المناهج توضع من قبل العلماء والباحثين المتخصصين كل حسب مجال تخصصه، لأنهم الأدرى بقواعد البحث وكيفياته، بينما الفيلسوف فهو بعيد عن التخصص لا يمكنه أن يعرف خصوصيات البحث.

**الرأي الثالث:** وهو عبارة عن مزج بين الرأيين السابقين، فيقول بأن الفيلسوف هو الذي يضع المبادئ الأساسية للمنهج، ويضع العالم المتخصص آليات تطبيقه حسب تخصصه، ونظنه الرأي السليم، فهذه التجربة تمر بنا، عندما ندرس القواعد العامة لمنهج معين كالمنهج التجريبي، ثم نحاول إيجاد الآليات التي تجعل من هذا المنهج ينطبق على العلوم القانونية بصفة خاصة.

وعند هذا المقام نحب أن نذكر أن العلماء اختلفوا مرة أخرى حول تقسيمات المناهج وتصنيفاتها، ولذلك نحاول من خلال العنصر الموالي، التعرف على مختلف تلك التقسيمات، كما نتعرف على أسباب الاختلاف فيها، كل ذلك فيما يلي:

## 3-1 تصنيفات المناهج العلمية:

وهناك تصنيفات وتقسيمات للمناهج تقليدية وأخرى حديثة:

**-فالتقسيمات التقليدية:** ونختصر لأهمها اذ قسمت إلى صنفين كبيرين: **الأول:** يتمثل في المنهج التحليلي (ويقصد به منهج الاكتشاف والاختراع)، والمنهج المركب (ويقصد به منهج تأليف وتركيب الحقائق التي اكتشفت بطريق التحليل)، غلا ان هذا التقسيم ناقص ويركز على الأفكار دون الظواهر فلا يصلح لكافة فروع العلوم.

**وأما الثاني:** فيتمثل في المنهج التلقائي (ويقصد به سير العقل أثناء البحث سيرا طبيعيا دون تحديد سابق للقواعد)، والمنهج العقلي التأملي (ويقصد به عكس التلقائي أي العقل يسير وفق قواعد وأساليب)، إل أنه انتقد أيضا هذا التقسيم لأنه يتكلم عن شروط العقل والفكر وليس المنهج.

كما أن التقسيمين يخلطون بين منهج البحث وبين أداة البحث.

**-وبينما التقسيمات الحديثة:** فتتلخص في ثلاث تقسيمات وهي: **تصنيف ويتني**: حيث يقسم المناهج إلى منهج وصفي، منهج تاريخي، منهج تجريبي، البحث الفلسفي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي، ....الخ، ثم **تصنيف ماركيز:** ويقسمها إلى: المنهج الفلسفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، منهج المسح، ...الخ. وأخيرا تصنيف **جود وسكيتس:** حيث صنفاها إلى: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، ....الخ.

إلا أن هذه التقسيمات الحديثة أيضا انتقدت، فقد أخلط الباحثون بين عدة مفاهيم كأنواع البحوث وأنواع المناهج، ولذلك فنحن ننتهج التقسيمات التي اعتمدها أغلب الباحثون في هذه الآونة الأخيرة، وهو التقسيم المشهور، اذ تقسم فيه المناهج إلى قسمين كبيرين وهما:

**القسم الأول:** المناهج الأصلية: كالمنهج التاريخي، والمنهج التجريبي، والمنهج الاستدلالي، المنهج الجدلي.

**القسم الثاني:** المناهج الفرعية: كالمنهج الوصفي، المنهج الاحصائي، المنهج المقارن، ...الخ.

## 4-1 العلوم الإنسانية والمناهج العلمية:

طرحت إشكالية خضوع العلوم الإنسانية للمناهج العلمية، وهذه الإشكالية نابعة من خصوصية الموضوع وهو الظاهرة الإنسانية.

فهل بالإمكان تقديم معرفة علمية دقيقة وصحيحة بصدد هذا الكائن الغامض المتغير، المعقد، المتقلب، وهو الانسان، بالاعتماد على مناهج البحث العلمي وخاصة المنهج التجريبي منها؟، فهل تصلح تلك المناهج للتطبيق حرفيا على الظاهرة الإنسانية، أم يجب تعديلها وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية الظاهرة؟

إذ سابقا لم يتقبل العلماء تطبيق المناهج العلمية في مجال العلوم الإنسانية، ويعتبر أوجست كونت من نقل المنهجية التجريبية لتطبيقها على المجتمع، وهو ن وضع مصطلح السوسيولوجيا ليشير بها إلى العلم الذي يدرس المجتمعات.

وكان العلماء سابقا لا يؤمنون بهذه الفكرة لعدة أسباب:

***تعقيد الظواهر الإنسانية وعدم تجانسها:** ذلك لأن الإنسان معقد البنية النفسية، يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، كما يتغير من مرحلة إلى أخرى، فقد تختلف الظاهرة السلوكية له من جنس لآخر، ومن وقت لآخر، من مجتمع لآخر، ...الخ، فيصعب عندئذ توحيد الظاهرة السلوكية أو تكرارها، فمن الصعب الحصول على تعميمات تمثل قانون معين.

***ارتباط الظاهرة الإنسانية بعدة عناصر:** كالعناصر الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى اختلاف المعتقدات والأعراف، فتتكاثر على الباحث المتغيرات مما يصعب عليه عمله.

***عدم القدرة على التجريب الإنساني:** يصعب على الباحث جدا اللجوء إلى التجربة على لظواهر الإنسانية، فبالإضافة للأسباب السابقة الذكر، فإن معظم الظواهر والسلوكيات تون معنوية نفسية.

***صعوبة التقيد بضوابط موضوعية:** ذلك ان الموضوعية من خصائص البحث العلمي، إلا أن الباحث في مجال العلوم الإنسانية يصعب عليه التقيد بالموضوعية لأنه يتأثر بعدة عوامل، كاتجاهه الفكري أو العقائدي، كذلك يتأثر بذاتيته وعواطفه، وغيرها من العوامل والظروف التي يمكن أن تؤثر على موضوعيته في البحث.

## 5-1 االتعددية المنهجية وأسبابها في العلوم الإنسانية والقانونية:

والمقصود بالتعددية المنهجية هو استخدام مجموعة من المناهج في البحث الواحد، الأمر الذي تميزت به البحوث الاجتماعية ومنها القانونية، فمثلا نجد في بحث قانوني معين وليكن حول ظاهرة الطلاق في الجزائر مثلا، فيعتمد الباحث لدراسته على عددا من المناهج، كالمنهج الوصفي والتحليلي لاستقراء النصوص القانونية الوطنية وتمحيصها وتحليلها، ثم يمكنه أن يستخدم المنهج المقارن ليقارنها بقانون أجنبي، حتى يستخرج أوجه الشبه والاختلاف حول الموضوع ويستنتج منها نقاط الضعف والقوة بالنسبة للقانون الوطني، كما يمكنه أن يستعين بالمنهج المسح والاستبيان وغيرها من الأدوات التي تستعمل في علم النفس حتى يتعرف ويستخرج دوافع الطلاق وأسبابه وتأثيراته، وغيرها من المناهج التي يمكن استعمالها.

ولعل السبب في التعددية المنهجية هنا هو كون الظاهرة الإنسانية أو القانونية تشكل جزءا من الباحث لا يستقل عنها، ثم نظرا لعلاقتها بغيرها من العلوم، فالعلوم القانونية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية والتي تعتبر الخلفية الحقيقة للقانون، فهو وجد لتنظيم المجتمع، كما للعلوم القانونية علاقة بعلم النفس، عندما يدرس الباحث نفسية المجرم، وله أيضا علاقة بعلم التاريخ، والعلوم الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ...الخ

## 6-1 مناهج البحث العلمي وتطبيقها في العلوم القانونية:

في هذه الفقرة سنتناول بعض المناهج الأصلية والفرعية طبقا للتقسيم الذي أوردناه، حسب المقرر الدراسي، للتعرف على قواعدها ومبادئها، وتطبيقها في ميدان العلوم القانونية فيما يلي:

### 1-6-1 المنهج الإستدلالي:

#### *تعريف المنهج الاستدلالي:

الاستدلال لغة: من دّل، يدّل، دليلا واستدلالا، وهو طلب الدليل، والدليل هو المرشد والموجه والهادي.

أما اصطلاحا: فهو يطلق على الأدلة المقدمة، وهو عملية البرهان الذي ينطلق من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، استنادا إلى المنطق العقلي دون الالتجاء إلى التجربة المخبرية.

فالنظام الاستدلالي يقوم على مقومات ومبادئ نتعرف عليها:

***مبادئ ومقومات المنهج الاستدلالي:**

**أ-البديهيات:** هي قضايا بينة وواضحة بنفسها معروفة ومسلمة، لا نبرهن عليها، فهي صادقة لا خلاف فيها، تقبل من كافة العقول ولا تخص فرع معين من العلوم، فهي قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى.

مثالها: الكل أكبر من الجزء، الانسان كائن حي، الثلج بارد، ...الخ.

**ب-المسلمات (المصادرات):** هي قضايا عقلية تركيبية، أقل يقينا من البديهيات، فليست بينة بنفسها إنما يتقبلها العقل لأنها لا تؤدي إلى تناقض.

مثالها: الانسان يتصرف حسب مصلحته، الطفل يحب اللعب، ...الخ.

**ج-التعريفات:** يطلق التعريف للتعبير عن ماهية الشيء وحده وحقيقته، ويتضمن الأقوال المحددة لخواص وطبيعة الشيء التي تميزه عن غيره.

**خلاصة:**

الاستدلال هو قيام العقل ببعض الاعمال للانتقال من شيء لآخر انتقالا منطقيا، وتتمثل تلك الأعمال فيما يلي: يقوم العقل بالاستنباط، بالاستنتاج، بالقياس، بالتحليل والتركيب وبالتجريب العقلي وكل هذه العمليات تشكل أدوات المنهج الاستدلالي والتي نلخصها فيما يلي:

***أدوات المنهج الاستدلالي:**

يعتمد المنهج الاستدلالي على أدوات نجملها في ثلاثة وهي القياس، التجريب العقلي، والتركيب العقلي.

**-فأما القياس:** فهو عملية عقلية منطقية، تنطلق من مسلمات وبديهيات وصولا إلى نتائج محددة.

**-وأما التجريب العقلي:** فالمقصود به تحكيم العقل والمنطق في القضايا التي نحن بصدد دراستها، (أي يقوم العقل بتجارب وطرح فرضيات ذهنية).

**-وأخيرا التركيب العقلي:** وهو عملية عقلية تنطلق من المسلمات الصحيحة إلى نتائج منطقية مستنبطة نها.

## *دور المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

للمنهج الاستدلالي دور كبير في العلوم القانونية، فهو المسلك الفكري الذي يمكن من تعيين المشكلة وتحويلها إلى عبارات قانونية واختيار العناصر الضرورية في حلها، مع صياغة جواب معلل لها.

فهو الوسيلة الفكرية والعملية العقلية التي بموجبها يترافع المحامون، ويفصل القضاة في الدعاوى المعروضة إليهم، وعلى أساسها يعلل المشرع لصدور قانون جديد.

## المنهج التجريبي

### 1/ تعريف المنهج التجريبي:

ظهر المنهج التجريبي مقابل للمنهج الاستدلالي الذي يقوم على التجريب العقلي، ذلك أن المنهج التجريبي أساسه التجربة العلمية والعملية، واستخدام وسائل مخبرية، وهو يتميز بكونه الأقرب إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية، كما أن المنهج التجريبي من أقدم المناهج يعود وجوده لوجود الانسان على وجه الأرض حينما بدأ في التعامل مع الطبيعة، استطاع عن طريق الملاحظة والتجريب الاكتشاف والتطور وبناء حضارته.

وقد عرف المنهج التجريبي بأنه ذلك المنهج الذي يهتم بوقائع خارجية لوصف الظاهرة وتفسيرها واللجوء إلى التجربة لتأكيد صحتها.

### 2/ أسس المنهج التجريبي (مقوماته):

يقوم المنهج التجريبي على 3 مقومات أساسية هي: الملاحظة، الفرضية، التجربة وفق قواعد منهجية كما يأتي بيانه:

### أ/ الملاحظة:

وهي مشاهدة أو مراقبة الظواهر والأحداث بأسلوب علمي ومنظم بصفة مقصودة ومخطط لها، والملاحظة أنواع: ملاحظة بسيطة، ملاحظة بالمشاركة، ملاحظة باستخدام أدوات ووسائل معينة ...، وتهدف الملاحظة إلى وصف الظاهرة ووضع الفرضيات المناسبة.

وللملاحظة العلمية شروط تتمثل في ضرورة الالتزام بالزاهة والموضوعية، كما يجب أن تكون كاملة وشاملة لكل جوانب الظاهرة المدروسة، كما وجب أن يكون الملاحظ مؤهلا علميا وملما بالجوانب النظرية للموضوع.

**ب/ الفرضيات:**

وتعني التخمين الذكي، لإمكانية تحقق لظاهرة من عدمه، وهي عبارة عن تفسير مؤقت لظواهر معينة لا تزال بمعزل عن امتحانها بالتجربة، فإما أن تصبح فرضا زائفا يجب العدول عنه إلى غيره، وإما أن تؤكدها التجربة فتصبح قانونا.

والسبيل في صياغة الفروض هو تحديد المتغيرات وتنظيمها وضبطها والتي كون كما يلي:

1-المتغير الحر أو العامل المستقل: هو المتغير الذي يراد دراسة أثره على الظاهرة، وهو المسبب لها.

2-المتغير التابع: وهو الذي يظهر كنتيجة حتمية للمتغير المستقل. ومثالها البطالة تؤدي إلى الانحراف: فالمتغير المستقل هو البطالة، والمتغير التابع هو الانحراف. مع العلم أنه يمكن أن تكون هناك متغيرات مستقلة أخرى لنفس الظاهرة.

**ج/ التجربة:**

بعد وضع الفرضيات تأتي مرحلة تصفيتها على فروض صحيحة وأخرى خاطئة عن طريق التجريب والاختبار لها لإثبات مدى صحتها وسلامتها وبالتالي الإبقاء عليها وتقرير الحقائق العلمية والقوانين الناتجة عنها، واستبعاد الفرضيات التي ثبت يقينا عدم صحتها.

ومما يجب التنبيه إليه أنه وأثناء القيام بالعمليات السابقة من ملاحظة ووضع الفرضيات وتجريبها ثم الخروج بقانون وحقيقة ثابتة، أن الباحث يقوم في نفس الوقت ب ثلاث عمليات

علمية عقلية وهي: عملية تعريف وتصنيف الظاهرة والتي تتم بالملاحظة، ثم عملة التحليل والتفسير التي تسمح بوضع الفضيات، وأخيرا عملية التركيب والاستنتاج لوضع القانون والنظريات والنتائج.

## 3/ تطبيق ودور المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية والقانونية:

إن ما يميز تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية هو سهولة ضبط المتغيرات وعزلها بشكل يستطيع الباحث الوقوف على المسببات الحقيقية لحدوث الظاهرة ولهذا امتاز المنهج التجريبي بالدقة مما جعل بالباحث في العلوم الإنسانية عامة والقانونية خاصة يسعى إلى التقرب من المنهج التجريبي ومحاولة تطبيقه على مجاله.

غير أن الباحث في العلوم الإنسانية وجد صعوبة كبيرة وعراقيل مختلفة منها: صعوبة الالتزام بالموضوعية خاصة من طرف الباحث الذي يمكن أن يتأثر بعدة عوامل، وصعوبة عزل المتغيرات أيضا نظرا لتداخل عدة متغيرات للظاهرة الواحدة والتأثير عليها، كما قد يصعب تطبيق الملاحظة في بعض الظواهر مثلا التاريخية منها، بل وقد يستحيل تطبيق التجارب كتجربة الانتحار...، فكل تلك العراقيل جعلت من النتائج المتوصل إليها هي نتائج تقريبية لا تتمتع بنفس الدقة التي تتمتع بها لنتائج في العلوم الطبيعية، مما جعل البعض ينادي باستبعاد تطبيق هذا المنهج في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة.

لكن تم الرد على هذا القول بأنه مبالغ فيه، وأن الملاحظة والتجربة في مجال العلوم الإنسانية والقانونية من نوع خاص، كما أن العلماء يبذلون قصار جهدهم في تحقيق الموضوعية في تجاربهم...

وفعلا استطاع الباحثون والعلماء اعتماد المنهج التجريبي في هذا الميدان، بل وطوروا أجهزة للقياس، فأصبح للمنهج التجريبي أهمية خاصة في الكثير من الظواهر الاجتماعية والقانونية خاصة موضوع الجريمة ومسبباتها وعلاجها والوقاية منها، فلسفة التجريم والعقاب ودراسة سلوك وشخصية المجرمين، لشرطة الفنية، كما نجد له تطبيقا واسعا في بعض الظواهر الإدارية كظاهرة الحوافز، القضاء الإداري، ...

## 2-6-1 المنهج التاريخي:

### *تعريف المنهج التاريخي:

وهو منهج للبحث يهتم بدراسة ما وقع في الماضي من أحداث، بدء بوصفها ثم تحليلها وتفسيرها ونقدها باستعمال قواعد وأسس منهجية علمية، تمكن الباحثين من وضع مبادئ متعلقة بالسلوك الإنساني للأفراد والجماعات والمؤسسات.

ويعرف بأنه: مجموعة الطرق والتقنيات المتبعة في دراسة التاريخ للوصول إلى حقيقة تاريخية معينة، وإعادة بناء الماضي، بكل تفاصيله كما كان في زمانه ومكانه وظروفه وتفاعلاته.

كما يعرف أيضا: أنه الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون في المستقبل.

### *مراحل وخطوات المنهج التاريخي:

يقوم هذا المنهج على اتباع مجموعة من الخطوات نجملها فيما يلي:

**أ-تحديد الموضوع والمشكلة التاريخية:** أي تحديد بدقة الموضوع أو الحادثة التاريخية والتي تثير إشكالية جدية ذات قيمة علمية التي تؤدي إلى تحريك عملية البحث.

**ب-جمع الوثائق:** كثيرا ما يتعلق المنه التاريخي بجمع المادة العلمية، والمقصود بالوثائق كل ما يساهم في اثراء البحث سواء كانت معلومات مكتوبة كالكتب والرسائل والمذكرات والنقوش والرسوم....، أو كانت غير مكتوبة كالشهادات والروايات والآثار من أدوات ومباني وغيرها.

إلا أنه تختلف تلك المعلومات من حيث قوتها، ولذلك تصنف حسب مصدرها إلى مصادر أولية وأخرى ثانوية.

**ج-نقد الوثائق:** وهي تحليل ما تم جمعه من وثائق وتمحيصها للتأكد من مصدرها وصدقها، وهذا التمحيص يسمى بالنقد، والي يكون نوعين نقد خارجي للوثيقة: أين يقوم الباحث من التأكد من صحة الوثيقة ونسبتها فعلا لوقتها او لصاحبها من خلال مثلا شكلها وطريقة كتابتها أو ختمها...، الخ.

وأما النقد الداخلي فيقوم الباحث من التأكد من مدى صدق صاحبها من خلال مقارنتها والوقوف على أخطائها، ...الخ.

وعملية النقد بهذا الشكل تستدعي من الباحث الدقة والتركيز والذكاء، فيجب الحذر الشديد في التعامل مع الوثائق التاريخية، لأننا بصدد الكشف عن الحقائق التاريخية، والتي تكون عرضة للتغيير والتزييف، والفهم الخاطئ للأمور والذاتية، ...الخ.

**د-مرحلة التركيب:** وتقوم هذه المرحلة على مجموعة من العمليات ونجملها فيما يلي:

-استخراج الحقائق من كل الوثائق التي تم جمعها.

-البحث وتحديد الأسباب المؤدية لتلك الحقائق وشرحها وتعليلها منطقيا وهو ما يسمى بالتعليل التاريخي.

-ربط المعلومات والحقائق ببعضها البعض.

-وأخيرا استخلاص النتائج، والتي تكون في صورة نظرية أو قانون عام يكشف ويفسر الحقيقة التاريخية حول حدث معين.

## *<u>دور وتطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية:</u>

للمنهج التاريخي دور مهم في الدراسات القانونية، فإن أصول النظم والنظريات والأسس والمبادئ القانونية ضاربة الجدور في أعماق التاريخ، وكذلك أبعاد الحضارات والثقافات الإنسانية المختلفة عبر الأحقاب والسنون الممتدة في أغوار الماضي.

وتتجلى أهمية المنهج التاريخي في العلوم القانونية، هو تتبع المراحل التي مرت به الظاهرة للقانونية، والتعرف على أسباب تطورها أو تغيرها، وكل ذلك يساهم في الوصول إلى فهم الظاهرة وتحديد أهدافها ورسم معالمها مستقبلا.

ومثالها: التعرف على ظاهرة التشريع القانوني والتي جاءت كفكرة من الحضارة البابلية عند حمورابي، وانتقلت إلى مختلف الحضارات، وتطورت إلى الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثنى عشر لجوستينان.

ومثالها أيضا دراسة تطور القانون الإداري ونشأته، حتى تفهم طبيعته غير المقننة.